

ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة

أ.م.د. حميد ياسر الياسري
جامعة واسط - كلية التربية

المقدمة:

تعد ظاهرة الاتجار بالمخدرات وحيازتها وتعاطيها بأنواعها المختلفة واحدة من اخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه الشعوب المتحضرة منها والنامية ، الغنية والفقيرة على حد سواء، لتأثيراتها الجسيمة والقاسية التي قد تفوق الحروب والكوارث بتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إن لهذه الظاهرة امتدادا تاريخيا لازم بعض الشعوب من أزمنة طويلة، إلا أن التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمعات والشعوب العالمية والعربية قد عكست أثارها بصيغ متفاوتة على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أحدثت خلا في التوازنات القيمة للتركيب الاجتماعي والأسري في العالم والوطن العربي وخاصة الدولة العراقية التي تعرضت لصدمة الاحتلال الأمريكي وما رافقها من تغييرات سريعة في نمط الحياة السياسية والاجتماعية وخاصة لدى فئة الشباب الأكثر تقبلا وتأثرا للحدثة والتغيير وما رافقه من سلبات كثيرة وكبيرة لشرائح اجتماعية متعددة رافقتها ظاهرة الصراعات الأثنية فضلا عن البطالة والفقر والحرمان والهجرة القسرية وفقدان أعدادا كثيرة من أرباب الأسر أو هجرتهم للبحث عن العمل مما عرض الأسرة والفرد لضغط متراكم، كما أسهم وضع الدولة الأمني وعدم قدرتها على ضبط الحدود السياسية وانفتاحها مما سهل الظروف أمام تجارة المخدرات التي دخلت مع الاحتلال، بل وروج لها بوسائله الخاصة بغية إبعاد وإشغال الشباب عن استهداف قواته

العسكرية، الحالة التي مهدت لظاهرة رواج تجارة المخدرات وتعاطيها وبروز نتائجها المتعددة كما في ظاهرة الجريمة المنظمة وعصابات القتل والسلب والنهب والسطو المسلح وقطع الطرق والخروج على القانون. تبرز أهمية هذه الظاهرة لكونها تستهدف فئة الشباب الفاعلة في الدولة بل وفي العالم والممول عليها في خطط التنمية والأعمار والبناء والتقدم. إن ظاهرة المخدرات مشكلة خطيرة جدا وبعدها مستويات منها الزراعة والإنتاج والتجارة العالمية والتعاطي والحياة لذا تتطلب المزيد من الدراسة والبحث من كل الاختصاصات الأكاديمية وعدم تجاوزها أو تجاهلها كونها دخيلة على مجتمعنا، مما يتطلب التعريف بها وتحديد أسبابها والآثار الناجمة عنها وسبل الوقاية منها ولكون الدولة العراقية تتأثر بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية كونها جزءاً من المنظومة الدولية التي تواجه تلك المشكلة وربما يعد العراق أقل الدول تأثراً بتلك المشكلة ولكن خطورتها وتأثيراتها بكل المستويات جعلها محط اهتمام الدراسة.

Abstract :

It is the phenomenon of drug trafficking, possession and abuse of various types and one of the most serious social problems facing the civilized peoples and developing, rich and poor alike, gross and cruel effects that may outweigh the wars and disasters of social, economic and political its toll, that this phenomenon historically extension needed some peoples of the long times , but the developments of political, economic and social transformations that have occurred in communities and international and Arab peoples have reversed raised formats varying political, social and economic systems, has created an imbalance in the balance of value social and family for installation in the world and the Arab world, especially the Iraqi state, which suffered a shock the US occupation and the accompanying Mentgierat Links in political and social life style, especially among the most receptive and influenced by modernity and change and the accompanying many great cons of multiple social segments accompanied by the phenomenon of ethnic conflicts, as well as unemployment, poverty and deprivation, forced migration and the loss of many numbers of heads of households or their migration to look for work, which the family

and the individual show young people pressure accumulated, as the stock put the security state and its inability to adjust political boundaries and openness, which facilitated the conditions for the drug trade, which entered with the occupation, and even promoted its means own in order to keep occupancy young people from targeting military forces, the situation which paved the way for the phenomenon of vogue drug trafficking and abuse and the emergence of results multiple as in the phenomenon of organized crime gangs and murder, looting and armed robbery, banditry and lawlessness.

It highlights the importance of this phenomenon is being targeted at young players in the country but also in the world and pick them in the development and reconstruction and construction plans and progress. The drug phenomenon very serious problem and several Mnhaalzraah and production, world trade, dealing and possession levels therefore require more study and research of all academic disciplines and not bypassed or ignored as alien to our society, which should make them known and to identify their causes and their effects and ways to prevent them and the fact that the Iraqi state drug-affected and organized transnational crime as part of the international system facing that problem and perhaps Iraq is least affected in that problem, but gravity and its effects at all levels to make it the focus of the study.

مشكلة الدراسة:

تحظى ظاهرة المخدرات باهتمام محلي وإقليمي ودولي كبير للحد من تداعياتها الخطيرة والكبيرة كونها لازالت بحاجة لتضافر المزيد من الجهود الدولية للتقليل من مخاطرها وتأثيراتها المتزايدة بغية الوصول إلى سبل التعاون المشترك وبكل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لذلك وضعت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات كما يلي:

- . ما هي طبيعة المخدرات ومناطق إنتاجها ومحاور تجارتها من منظور جغرافية السياسية؟
- . ما هي ابرز مؤشرات المخاطر الناجمة عن تلك المشكلة؟
- . ما هي طبيعة الجرائم المرتبطة بها كونها مشكلة معولمة ولها ارتباطات على المستويات المحلية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة وتحديد معالم ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان، وتوضيح أبعاد ومخاطر مشكلة المخدرات كجريمة منظمة كونها تستهدف المفاصل الحيوية في المجتمع وهي شريحة الشباب التي تعد العماد الأساسي في التنمية البشرية في أية دولة من دول العالم، فضلا عن قلة الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول تلك الظاهرة الخطرة كونها جريمة دولية منظمة وعابرة للحدود السياسية للأوطان وتهدد الأمن الإنساني والاقتصادي والسياسي لما يلزمها من مفاصل أخرى ناجمة عنها، كما تتناول الدراسة بعض الأطر القانونية والتشريعية التي تجرم تلك الظاهرة ومرتكبيها على المستوى المحلي.

منهج البحث وهيكل الدراسة:

يستخدم الباحث المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في دراسة الظاهرة وتحليل بياناتها وحركة تجارتها العالمية وتوزيعها المكاني بغية التوصل إلى طبيعتها ثم وضع بعض الحلول والتوصيات التي ممكن أن تسهم بمعالجة بعض مفاصلها أو الحد من تأثيراتها أما هيكلية البحث فقد وضع البحث في مجموعة محاور أساسية هي:

المحور الأول: يتناول البعد الجغرافي للظاهرة وجوانبها القانونية والموقف العربي منها.

المحور الثاني: يتناول العراق والدول العربية.

الحوار الثالث: يتناول الجرائم ذات العلاقة بالظاهرة.

المحور الرابع: المسارات الجغرافية لحركة المخدرات في العالم بالإضافة إلى مجموعة من الخرائط التوضيحية.

أولاً: ١- البعد الجغرافي السياسي للجريمة العابرة للحدود الوطنية:

الجريمة هي ظاهرة بشرية لازمت الإنسان منذ بداية حياته على سطح الأرض، وكلما زاد عدد السكان واتسعت المساحة التي يقطنها زادت حاجاته واحتدم الصراع على الموارد وازدادت حالات الجريمة وتنوعت رغم كل القوانين والتشريعات التي تحمي حقوقه ومكتسباته، وإن الجغرافية تهتم بدراسة علاقة الإنسان مع بيئته الطبيعية والبشرية التي يعيش فيها والجريمة هي سمة من سمات تفاعل الإنسان مع بيئته لذا ظهر الاهتمام الجغرافي بدراسة الجريمة وقد نشأة جغرافية الجريمة في أوروبا في القرن التاسع عشر ثم تطورت وتبلورت ضمن إطارها العام عدة اتجاهات متميزة لمعالجة الجريمة مكانياً^(١) وتتناول جغرافية الجريمة الأماكن والأقاليم والمدن والإحياء وتتناول علاقات محددة للجريمة والصفات الطبيعية للمكان والفرص المتاحة للجريمة. الجريمة ظاهرة جغرافية لها ارتباطات مكانية و زمانية تسهم فيها مجموعة عوامل تكسبها صيغتها النهائية التي تكشف عن الارتباطات أو العلاقات المعقدة للسلوك الإجرامي في صيغته النهائية حيث يبقى السلوك الإجرامي مدعاة للقلق بين المجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة الجريمة ويشير تعريف جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع فرعي من علم الجغرافية يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية كما يدرس تباين الجريمة ومعدلاتها وخصائص المجرمين والضحايا أخذاً في الاعتبار البعد المكاني لها^(٢) والإحساس بالمكان يعني النظر إليه على أنه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع وإنما ما يحيط بالمكان من خصائص مادية أو ثقافية واجتماعية ، فمن يتأمل في جغرافية الجريمة يكتشف أنه مرآة تعكس الواقع المحلي الذي يمكن من خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في

(١) قاسم الدويكات وخالد بن حمد الفيصل، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٠، ص ٥٩١-٥٩٢.

(٢) سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، ٢٠٠٧ ص ١٨٢-١٨٣.

المجتمع^(١) فقد تبدو مواقع الجريمة على أنها أفضل مناطق أو مواقع بيع المخدرات غير المشروعة وكذلك بيع المخدرات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة البطالة والتسرب من الدراسة والتعليم^(٢) وقد بدأ تداول مصطلح الجريمة المنظمة Transnational Organized Crime مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، متزامنة مع حالة التطورات الاجتماعية والاقتصادية وظاهرة العولمة والثورة العلمية وما رافقها من الثورة في مجال المعلوماتية والرقمية والاتصالات التي أدت إلى عولمة الجريمة حيث عبرت الحدود الوطنية كما هو الاقتصاد، حيث استفادت منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خبرات الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى لمضاعفة أرباحها وتقليل ما يعترضها من مخاطر، حيث أصبحت الهياكل السياسية والاجتماعية والأمنية ضعيفة وفاسدة من خلال تغلغل الجريمة المنظمة فيها،^(٣) لذلك أصبحت الكثير من المجتمعات في العالم تعاني من الجريمة، وهي ظاهرة اجتماعية لم يخلو منها مجتمعا من المجتمعات الإنسانية حول العالم، المجموعات الإجرامية تختلف من مكان جغرافي إلى آخر.

في التنظيم والحجم ونوع الجرم والوسائل التي يستخدمونها لتجنب إنفاذ القانون، والعديد من تلك المنظمات تشابه الشركات العابرة للقارات في هيكلتها وتسلسلها الهرمي الخاص بنقل أموالها^(٤). وهي تستخدم العنف والتهديد والقوة والابتزاز والتخويف والفساد فضلا عن توريد السلع والخدمات غير المشروعة ومنها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسيل الأموال فهي نشاط إجرامي معقد يمتد على نطاق معوم واسع ينفذه مجموعة أشخاص على درجة من التنظيم يهدف لتحقيق الثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وإفراده ويتضمن جرائم تهدد أمن الأفراد وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي، فالجريمة المنظمة يمكن اعتبارها نتيجة سلبية للتقدم الحضاري الذي شهده العالم الحديث حيث استغلت المواصلات العصرية في النقل والاتصالات والتحويلات المالية وسرعة حركة السلع والبضائع

(١) نفس المصدر، ص ١٨٣.

(2) George Rengert&others.A geographic Analysis of Illegal Drug Markets. University Philadelphia, USA,www.popcenter.org/library/.../volume.../10-Rengert.pdf.

(٣) ذباب البداينه، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أوطنيه من الوطنية إلى الكونية ص ١، متاح على الرابط: www.muthah.edu.jo/

(٤) زغدار عبد الحق، واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر - جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، العدد الثامن، ٢٠١٢، ص ١٨٢-١٨٣.

والإفراد، فأضحت رديفا للعولمة أوأحد مفاصلها كونها لا تعمل ضمن رقعة جغرافية محددة بل تخطت الحدود الدولية ليصبح العالم مسرحا لها، لذلك فهي خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفرادها وتشكل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين أفراد المجتمع، فهي مخالفة لمشاعر الولاء للمجتمع. الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع السياسي للدولة حيث يؤدي الإدمان والتعاطي إلى انتشار جرائم القتل والتزوير والاحتيال والنصب والانحراف الذي يؤدي إلى ضعف الهيمنة السياسية للدولة، كما أن انتشار تلك الظواهر في المجتمع من شأنه إن يمكن العدو من تسخيرهم لأغراض الجوسسة والأعمال الإرهابية والتخريبية ، حيث يقوم الموساد الإسرائيلي في نشر الحشيش والأفيون والهيروين في بعض البلدان العربية كمصر وفلسطين ولبنان والعراق واتخاذ بعض العملاء في هذه الدول^(١) وقد تبين إن هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب فجماعات الإرهاب تلجا إلى جميع الطرق غير الشرعية لتنفيذ مخططاتها فلما أصبحت محاصرة دوليا ومحليا من حيث التمويل نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها بعد إحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وجمدت أرصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بإعمال إرهابية أو عدم السماح لهم بالاستفادة من التبرعات الخيرية، فإن السبيل الوحيد لهم بالاستفادة من التبرعات الخيرية ، فإن السبيل الوحيد المتبقي لهم هو الاتجار بالمخدرات ، فهم أصبحوا يلجأون لهذه الظاهرة لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم وقد يساعدهم في ذلك الصعوبات التي تواجهها دول العالم الثالث وعلى رأسها تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الأخير يشكلون خطرا لا يستهان به على الأمن القومي والأمن المشترك للدول^(٢).

٢- المخدرات المفهوم والمعايير في الجانب القانوني.

هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة التعود والإدمان وتضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية

(1) Sabrina Adamoli And Others ,Organized Crime Around The World, Helsinki ,1998, p7 ,<http://www.heuni.fi/uploads/mmadzpnix.pdf>.

(٢)١ حمد حويطي، الأسباب والآثار الاجتماعية للمخدرات ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة سعد دحلب البلدية، دار التل للطباعة، البلدية (الجزائر) العدد السابع، ٢٠١٢، ص ٣٦.

للفرد والجماعة^(١). فهي كل المواد المستحضرة أو المصنعة التي تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة والتي من شأنها إذا استعملت بشكل متكرر من غير الأغراض الطبية الموجهة إن تؤدي إلى الإدمان وتسبب أضراراً بدنية وعقلية وتغير سلوك الإنسان الطبيعي ومزاجه وانفعالاته وعواطفه وأحاسيسه وأسلوب تفكيره^(٢).

معايير مجموعة خصائص الإدمان:

تصنف المواد المخدرة طبقاً لخصائص الإدمان إلى المجموعات التالية^(٣):

١. مجموعة الحشيش: وتشمل نبات القنب ومستحضراته، وهي أكثر النباتات المخدرة انتشاراً في العالم.
 ٢. مجموعة الأفيون وتشمل الأفيون والمورفين والهيريون وهي من مشتقات نبات الخشخاش الذي يعد مصدراً للأفيون الذي يشتق منه المورفين والكوكايين والهيريون، وإن مصطلح الأفيون القانوني هو العصارة المتخثرة من خشخاش الأفيون.
 ٣. مجموعة الكوكايين، وتشمل أوراق نبات الكوكا وملحقاته، والكوكايين هو المركب الكيميائي الذي يستخرج من أوراق شجرة الكوكا.
 ٤. مجموعة القات، وتشمل نبات القات ومستحضراته.
 ٥. مجموعة المؤثرات العقلية، وهي ما يحمل خصائص وصفات المواد المخدرة الطبيعية وتصنع في المعامل والمختبرات بالطرق الكيميائية.
- أن كل ما ورد أعلاه من مواد تعتبر من المواد التي تنطبق عليها أحكام التجريم والعقاب في قانون العقوبات العراقي.

٣- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

إن ظاهرة المخدرات تثير حالة من الرعب في العالم المعاصر مما جعلته يجند لها كل إمكانياته واهتماماته بغية الحد منها ومواجهة العصابات المنظمة المحلية منها والعابرة للحدود، مما دعا الدول

(١) صالح بن رميح الرميح، الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات، ندوة علمية، تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، ٢٤/٥/٢٠٠٤، شبكة الانترنت. <https://www.dubaipolice.gov.ae/dp/porta>

(٢) عدنان حسين عوني، سلبات المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١، ص ١٢٧، متاح على الرابط www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/.../2001/Articles_2001_271_5.pdf

(٣) جرائم حيازة أو إحرار المخدرات وفق أحكام القانون العراقي. شبكة الانترنت.

العربية لمواجهة تلك الظاهرة المخيفة، لذلك فقد اصدر مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٩٤ بدورته الحادية عشر قرارا برقم ٢١٥ يتضمن الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٦، وقد ربطت تلك الاتفاقية بين المخدرات وغسيل الأموال وقد حثت على ضرورة تجريم نشاط غسيل الأموال وإخفاء طبيعة الأموال القذرة أو تمويهها أو تضليل مصدرها ومالكها علما أنها مستمدة من طريق غير مشروع فضلا عن تتبع تلك الأموال ومصادرتها وتسليم المجرمين والتعاون القانوني والقضائي المتبادل والقضاء على الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة^(١). كل الدول تدرك أن العقوبات المفروضة على من يتاجر أو يهرب أو يجلب المخدرات مهما بلغت شدتها لا تكفي بذاتها لمنعهم من أفعالهم هذه أو لصرف المتعاطين أو المدمنين عن التعاطي والإدمان، ومع ذلك فإن مالا يدرك كله لا يترك جلة لذلك فإن الوزراء العرب المؤتمرين في القاهرة أكدوا على حماية النشئ من المخدرات وأوصوا بتفعيل الدور الرقابي على الصيدليات والمواد الصيدلانية كأحد مصادر الإدمان للشباب وتشجيع الحكومات والمجالس التشريعية العربية على إشراك الجمعيات الحكومية عند وضع السياسات والتشريعات المتعلقة بوقاية النشئ من الإدمان وقد ألزمت المادة ٣٣ من الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ جميع الأطراف باتخاذ كل التدابير المناسبة لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع في إنتاج هذه المواد والاتجار بها^(٢). كما ألزمت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ في قرارها الثاني بوجود المعالجة الصحية لمدمني المخدرات^(٣) وبموجب الاتفاقية الأممية لمكافحة المخدرات فقد حدد القانون العراقي عقوبة من يتاجر بالمخدرات أو يتعاطها بعقوبة الإعدام قبل عام ٢٠٠٣ أما بعد تغيير النظام في الدولة العراقية فقد سن الحاكم الأمريكي بول برا يمر قرارا الغي بموجبة عقوبة الإعدام واستبدلها إلى السجن المؤبد، بيد أن المشرع العراقي قد أعاد العمل بعقوبة الإعدام بموجب القانون رقم ٣ ف ٨/٨ / ٢٠٠٤ لغرض الردع القوي ولكل شرائح المجتمع وتم تشكيل مديريات للتحقيقات الجنائية ومكاتب مختصة بالمخدرات لإحالة

(١) صالحي نجاه ، الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ٢٠١١ ص ٣٦.

(٢) عبد الستار سالم الكبيسي، المخدرات بوابة الجرائم ما لسبيل لوصدها ، مجلة المنصور ، العدد ، ٢٠ ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٧.

(٣) نفس المصدر ص ١٤٧.

أصحاب السوابق إلى محكمة الجرائم الكبرى^(١) وقد أشار القانون إلى أن جرائم الاتجار بالمخدرات تعد من أخطر الجرائم التي غيرا لمشروعة التي تدر أموالا غير مشروعة وتكون محلا لجرائم غسيل الأموال أو الاشتراك فيها^(٢).

ثانيا: ١- العراق وظاهرة المخدرات:

إن ظاهرة المخدرات حالة لا تقل خطرا عن خطر الإرهاب والعنف لأنها إذا استشرت وسط الشباب تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني للدولة، لان المدمن أو المتعاطي أو المتاجر غير المشروع يمكن أن يرتكب أية جريمة من أجل الحصول على مبتغاة، وان تلك المشكلة تعد واحدة من أخطر ما تعانيه المجتمعات الفقيرة والغنية المتقدمة والنامية على حد سواء فلبعض إبعادها خطرا على الأمن الوطني للدولة كونها جزءا من مشكلة عالمية لها امتدادات تاريخية يتعارض رواجها مع القوانين السماوية والوضعية، فقد حرمتها الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع^(٣). إن العراق وان عده البعض بأنه اقل الدول الإقليمية من حيث رواج تلك الظاهرة إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما خلفته حالة الحرب من الفوضى والانفلات الأمني وظاهرة المعاناة التي يعيشها المواطن العراقي تحت ظل الحروب المتكررة والحصار والعمالة الوافدة للدولة في الحرب العراقية الإيرانية كلها معطيات اجتمعت لتوفير بيئة ملائمة لتجارة ورواج تلك الظاهرة، وقد بلغ عدد المدمنين على المخدرات في العراق بحدود (١٤٦٢) شخص جدول رقم (١)

(١) باسمه كزار حسن ، اثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع والعشرون، ص٤٣، متاح على الرابط: <http://www.docudesk.com>

(٢) نفس المصدر ص ٦٥.

(٣) احمد فتحي بهنسي، الخمر والمخدرات في الإسلام، مؤسسة الخليج العربي، ط ١، ١٩٨٩، القاهرة، ص١٥٦.

جدول رقم (١) أعداد المدمنين على المخدرات في العراق لعام ٢٠٠٨

المحافظة	الذكور	الإناث	المجموع
بغداد	٤٤٢	٢٦	٤٦٨
البصرة	٣٢٩	—	٣٢٩
النجف	٢٤٩	—	٢٤٩
بابل	١١٩	—	١١٩
كربلاء	١٠٢	٦	١٠٨
ذي قار	٨١	—	٨١
ديالى	٤٢	١٩	٦١
المتنى	٢٤	—	٢٤
الديوانية	٢١	١	٢٢
كركوك	١	—	١
المجموع	١٤١٠	٥٢	١٤٦٢

المصدر: باسمه كزار حسن، اثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع والعشرون، ص ٤٣، متاح على الرابط: <http://www.docudesk.com>

في حين تشير بعض المصادر أن رواجاً للمخدرات ينهش حالة الطفولة في العراق فيقدر بان هناك أكثر من (١٠٠٠) طفل في محافظة بغداد لوحدها مدمن على المخدرات^(١) كون العراق قد أصبح محطة عبور لتجارة المخدرات، أو يصنف على انه بلد مرور بحسب المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس

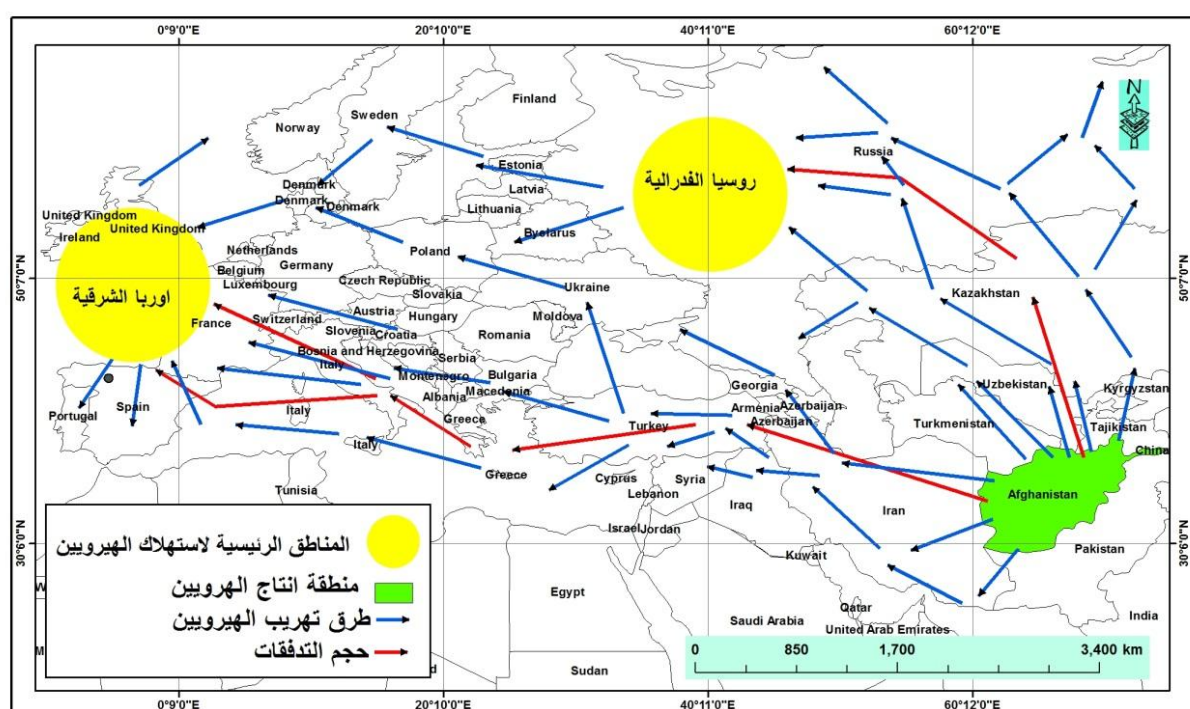
(١) ناسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون، ص ٢٦٦. متاح على الرابط:

<http://www.hk.dnovapdf.com>

وزراء الداخلية العرب الذي عد العراق على انه دولة عبور أو ما يطلق عليها (ترانزيت) لنقل الهيروين المنتج من أفغانستان وإيران إلى دول أوروبا والخليج العربي والبحر المتوسط^(١). ينظر خريطة رقم (١)

خريطة رقم (١)

مسارات تجارة المخدرات من أفغانستان نحو أسواقها في روسيا وغرب أوروبا



المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على: www.unodc.org UNODC.

أما في الآونة الأخيرة فقد أصبحت المخدرات خطراً حقيقياً بعد إن استطاع تجار المخدرات من إدخال كميات كبيرة إلى العراق بمشاركة عصابات دولية تقوم على شبكات محكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق البلاد بأنواع مختلفة منها.^(٢) كما إن حالات ضبط رانتج القنب المبلغ عنها مستمرة في الزيادة في الشرق الأوسط والمضبوطات في حالة انخفاض وان لبنان واليمن هما مصدرين هامين لراتنج القنب

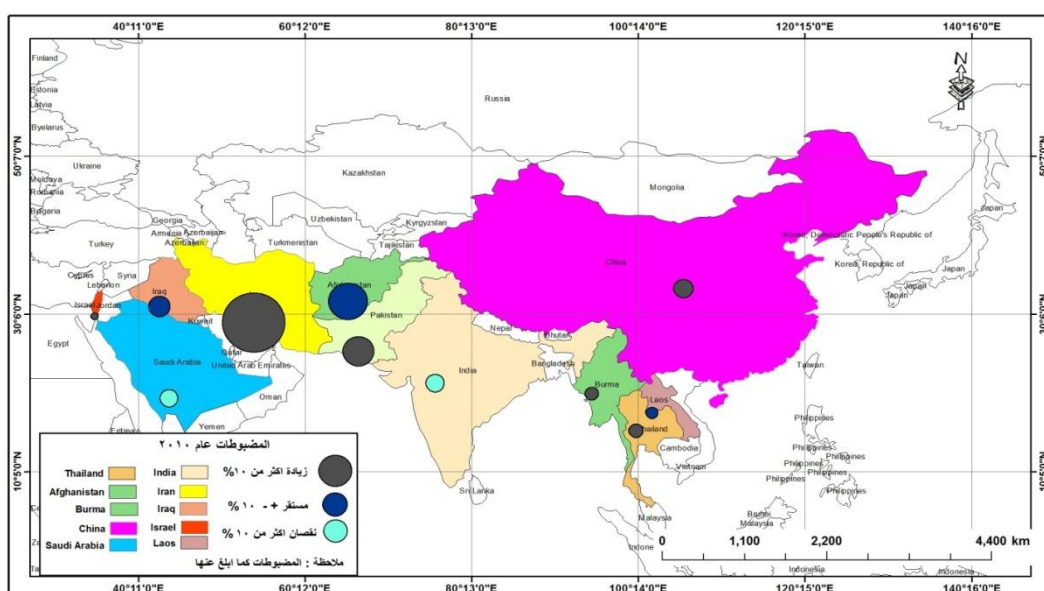
(١) خالد العبيدي، الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق، مؤتمر وطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP، ص ١٦.

(٢) جرائم حيازة أو إحراز المخدرات وفق أحكام القانون العراقي، مصدر سابق .

المضبوط في الكويت وان مصدره يكاد إن يكون كله من العراق^(١). وتستمر في السنوات الأخيرة استهداف دول الشرق الأوسط وخاصة العراق لتسريب السلائف الكيماوية مثل الايفدرين والسودو ايفدرين الهيدر الخل وقد أوقفت شحنات مربية عديدة متجهة إلى العراق^(٢). كما تشير مصادر وزارة الداخلية العراقية على موقعها الالكتروني لعام ٢٠١٢ أن الأجهزة الأمنية العراقية قد ضبطت مواد مخدرة وتجارا للمخدرات في بعض المحافظات العراقية وصادرت تلك المواد وأحالت الجنات للقضاء^(٣). ينظر خريطة (٢).

خريطة رقم (٢)

مضبوطات الأفيون المصادرة في بعض أقاليم آسيا لعام ٢٠١٠ ومنها العراق



المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على: www.unodc.org Source: UNODC

ويظهر واضحا أن تأثير الحروب والنزاعات العرقية والدينية والقومية تؤثر في زيادة إعداد الضحايا والمعاقين والمشوهين وغالبيتهم من الفئات الشابة العاملة في المجالات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ، ونتيجة لذلك تزداد حالات الأيتام والأرامل ، كما تؤدي الحروب إلى انتشار الأمراض وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية كما تقلص الميزانيات أو تعطل من عمل القطاعات الاقتصادية وتؤثر في حركة السكان

(١) الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أنسيب، ٢٠١١، ص ١٢٥، www.incb.org.

(٢) الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أنسيب، ٢٠١١، مصدر سابق ، ص ١٢٧.

(٣) الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية العراقية، تموز / ٢٠١٢.

من جراء الهجرة حيث تزداد أعداد اللاجئين والمشردين الأمر الذي يؤدي إلى خلل في توزيع السكان وتأمين احتياجاتهم من الخدمات فضلا عن انعدام حالة الأمن والاستقرار وضعف دور السلطة السياسية والإدارية فتكثر عمليات السطو والسلب والاعتصاب وزراعة نبات المخدرات كالحشيش والخشخاش وتزداد أعداد المدمنين كما هو حال أفغانستان^(١). أن الأمن والاستقرار يعد حافزا لتوفر الخدمات وتطورها وزيادة النفقات الأهلية والحكومية والتوجه للاستثمارات بدلا من النفقات على الحروب والنزاعات التي تدمر كل ما عمره الإنسان في فترة قصيرة. كما أن انتشار الفساد السياسي في الدولة يشكل عاملا مهما في انتشار تعاطي المخدرات لان هذا النشاط يسمح للجريمة المنظمة بالنشاط بحرية فوجود مسئول فاسد أو قاض فاسد أو حارس فاسد له أهمية كبيرة بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعتمد على تجارة المخدرات كنشاط رئيسي يدر عليها أرباحا طائلة تفوق أرباح تجارة النفط^(٢) ويسمح لها بتمويل المنظمات الإجرامية وتوسيع أنشطتها غير المشروعة وكذلك يتيح لها الدخول إلى المؤسسات السياسية.

٢- الدول العربية والمخدرات:

إن الدول العربية هي جزء من منظومة الدول النامية في العالم التي أصبحت ظاهرة انتشار المخدرات مستشرية فيها وتهدد شعوبها واقتصادياتها بمستوياتها الفردية والمجتمعية والقطرية والإقليمية وتستنزف جهود التنمية، وان تجارة المخدرات فيها تستخدم حوالي (٥٠%) من العملات الحرة المتداولة في الأسواق غير المشروعة ففي مصر يقدر ما ينفقه تجار المخدرات سنويا بحوالي (٣مليار) جنيه مصري^(٣). وان المشكلة الأكثر خطورة فقد ظهرت في دول الخليج العربي الذي يعاني من تفشي ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية نظرا لارتفاع مستوى المعيشة فيه وتمتعه بحاله من الاستقرار

(١) مدوح الدبس، تقييم منظومة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في حاجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمه المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم (دراسة في الأساس النظري والمنهجي) مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٨) العدد ٣-٤/٢٠١٢، ص ٦٢٤-٦٢٥.

(٢) نبيلة شماس، تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية في سلوك الحدث، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، ٢٠١٤ ص ٣١.

(٣) زيد بن محمد الرماني، مشكلات العصر والإعاقة، المخدرات بالأرقام والإحصاءات، الشارقة، المنال، ٢٠٠٤، ص ٥٥.

النسبي، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي جعلها بين ملتقى دول الإنتاج والاستهلاك فأصبحت دولا مستهلكة للعديد من أنواع المخدرات التي تدخلها بطرق غير مشروعة عبر منافذها البرية والبحرية والجوية^(١).

وبحسب الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لعام ٢٠١٠ فإن الجزيرة العربية تستخدم كمنطقة عبور لتهريب الهيروين من أفغانستان نحو بلدان عربية أخرى كما أن الكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية يصل المنطقة عبر أوروبا، ولا يزال القنب الحشيش أكثر المخدرات تداولاً في شبه الجزيرة العربية^(٢).

والمثير للدهشة أن (٤٨ %) من متعاطي المخدرات في الوطن العربي هم من النساء والفتيات والأكثر خطورة في ذلك إن معيار خطورة التعاطي الذي وضعتة الأمم المتحدة يشير إلى ارتفاع هذا المعدل في منطقة الخليج العربي بشكل كبير حيث وصل إلى ٤,٦ % في مقابل ٢,٢ % في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢,٥ % في دول أمريكا الجنوبية^(٣). وهي مدلولات تستوجب إعادة النظر بحجم المشكلة المحدقة بدول الخليج العربي.

وان أكثر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية رواجاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المخدرات الطبيعية حيث يبدو في شكل رقم (١) باللون الأحمر إما المؤثرات العقلية فتأخذ الألوان الرمادية ، لذلك فان الحشيش هو المادة الأكثر رواجاً في المنطقة بسبب قربها من مواطن الزراعة والإنتاج^(٤).

وتشير المواقع الرسمية لوزارات الداخلية لبعض دول الخليج العربي عن ضبط كميات من المخدرات والمؤثرات العقلية بحسب الجهات المسؤولة عن متابعة تلك الجرائم في عام ٢٠١٢^(*)

(١) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، المنامة، البحرين، ٢٠١١، ص ٢٠. www.menafatf.org

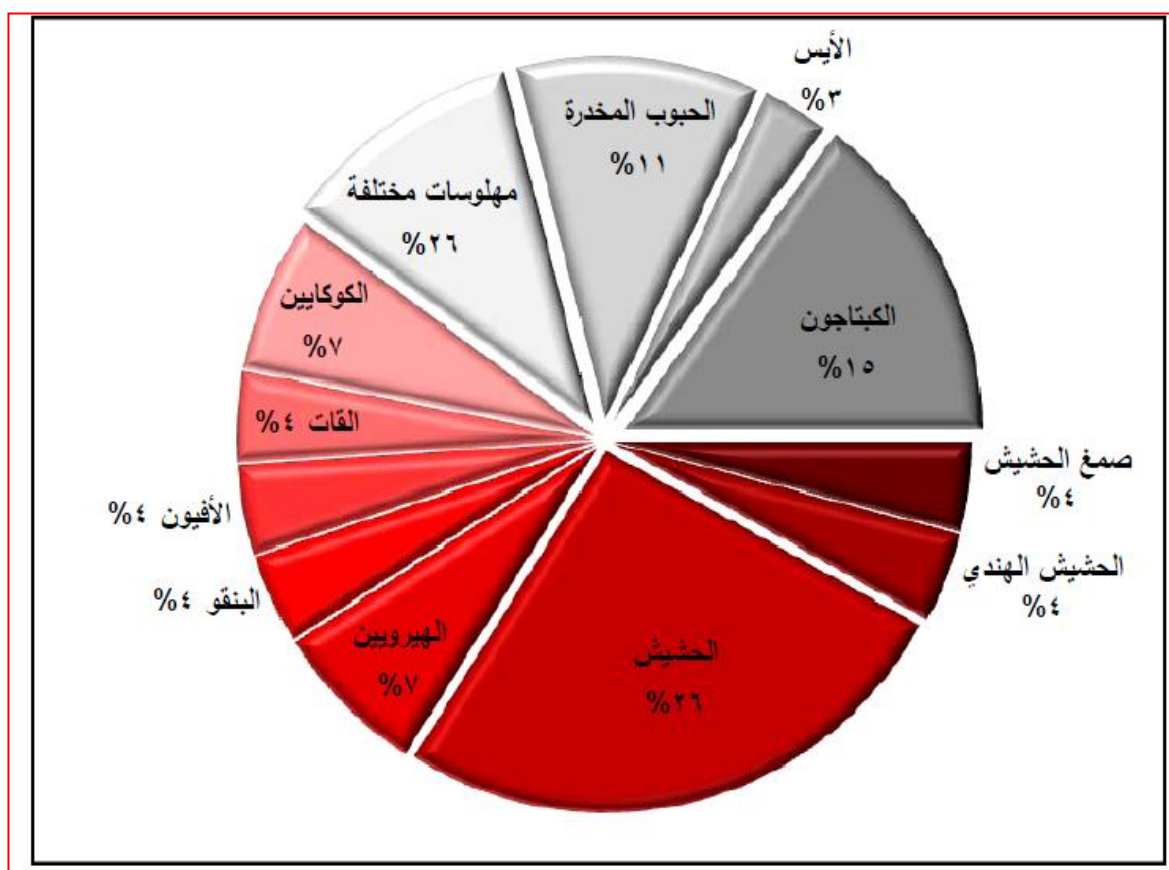
(٢) يوسف صالح بريك، التغيير الاجتماعي الدولي والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٠.

(*) موقع وزارة الداخلية الكويتية ، ضبط كمية من المخدرات والحبوب المخدرة - تموز / ٢٠١٢.

شكل رقم (١)

نسبة انتشار أنواع المخدرات الطبيعية والمؤثرات العقلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط :

[www.ffu.ps/index.php?...files%2FIllicit Trafficking...Ar.pdf](http://www.ffu.ps/index.php?...files%2FIllicit%20Trafficking...Ar.pdf)

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا www.menafatf.org

وقد لعبت العمالة الوافدة لدول الخليج العربي دورا خطيرا في تهريب نسبة من المواد المخدرة، كما أن دول ساحل البحر المتوسط الشرقي لبنان وسوريا والعراق والأردن تواجه خطر الحشيش اللبناني الذي ينتقل إليها عن طريق سوريا والأردن وكذلك الأفيون والهيروين من باكستان وأفغانستان وتركيا، أما اليمن والسعودية والصومال والسودان وجيبوتي فتعاني من استعمال نبات القات، ودول شمال إفريقيا المغرب

والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا فتتأثر بالحشيش المغربي واللبناني وللافيون والهيروين والكوكايين القادمة من مصادر صناعتها^(١).

ثالثا: الظواهر ذات العلاقة بجرائم المخدرات:

١- المخدرات وجريمة غسيل الأموال:

إن الأثر السياسي الأكثر خطورة لمشكلة المخدرات يأتي من كون الإنفاق على التعاطي والمتاجرة يستنفذ جزء من رأس المال الوطني، لذلك هو هدر لأهم مفاصل قوة الدولة فضلا عن كون التعاطي والمدمن والمتاجر هو جزء من تركيبة السكان والنسيج الاجتماعي الذي يتحول البعض منه إلى ضحايا الظاهرة، فتحويل قسم من دخل الأسرة لشراء المخدرات يجعلها محرومة من الحصول على احتياجاتها ومستلزماتها الأساسية الأمر الذي يضطرها للبحث عن مصادر أخرى للعيش غير المشروع أحيانا كالتسول والسرقة والدعارة أو الارتقاء بأحضان مافيات وعصابات الجريمة الخارجة عن القانون ولهذه الظاهرة أكثر من بعد يهدد الأمن الوطني اقتصاديا واجتماعيا ليس على مستوى العراق فحسب بل على المستوى العالمي فظاهرة المخدرات هو نتيجة لحالة معولمة عبثت بأمن الكثير من الدول حيث اختطفت الأولوية الحمراء الدومورو زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي عام ١٩٧٨ وقتلته. وهي مصدر لتمويل حركات التمرد في العديد من الدول كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية ووسط آسيا وحركة طالبان. إن الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية يدر مبالغ ضخمة على مستعمليه ومنظميه، وتتسم كارتلات المخدرات وجماعات المتاجرة بها بأنها منظمة ومهيكلية من أجل العمل بكفاءة داخل الاقتصاديات الوطنية وكذلك على الصعيد الدولي لغرض دمج الإرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة إما في الاقتصاد المشروع أو تستخدم بطرق فاسدة وإجرامية لتعزيز تلك الأنشطة^(٢). وإن تلك الأموال التي تأتي بطرق غير مشروعة

(١) طارق الحباشنة، أثار تعاطي المخدرات على امن الأسرة، المملكة الأردنية الهاشمية، أكاديمية الشرطة الملكية ، ٢٠٠٢، ص ٥.

(٢) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، أنسيب، ٢٠٠٨، ص ٢٣. www.incb.org.

يتم غسلها أو إخفاء مصادر تلك الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، مثل تجارة المخدرات والفساد والقمار والدعارة والاختلاس وتجارة السلاح المحظورة على الأفراد وتعاطي الرشاوى والتهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة عمليات وتحويلات مالية نقدية يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال وثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة،^(١) والأكثر خطورة من ذلك إن جزءاً من عائدات تلك التجارة أصبح يستخدم أحياناً في تمويل أنشطة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية^(٢). ويتحول جزءاً منها لتمويل حركات التمرد بل وتستخدم بطرق غير مشروعة للضغط على بعض صناعات القرار السياسي وتصبح تلك المافيا متحكمة بأجزاء من القرار السياسي لأنها أضحت جزءاً من ظاهرة عابرة للقارات^(٣). كما يتجه جزء من رأس المال العائد من تجارة المخدرات إلى الترف والبذخ والمجون وهي حالات تشكل عبئاً على أمن الدولة.

٢- تعاطي المخدرات غير المشروع ونقص المناعة البشري الايدز:

يشهد العالم حالة خطيرة في تاريخه حيث يتلازم تعاطي المخدرات ومرض الايدز لان حالات التشارك غير المشروعة في تعاطي المخدرات عن طريق الحقن بالإبر IDUs هو احد العوامل الرئيسية لانتشار وباء الايدز وانتقال فيروسه في أوروبا الشرقية واسيا الوسطى حيث يعد السبب في حدوث (٨٠%) من مجمل الإصابات بالإيدز في تلك المناطق بل هو السبب في دخول الفيروس إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق أسيا^(٤). إذ تشير برامج الأمم المتحدة المعنية بالإيدز أن تعاطي المخدرات بالحقن هو السبب في حدوث حوالي ثلث الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة خارج إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية عام ٢٠٠٣، حيث قدر عدد متعاطي المخدرات في العالم عن طريق الحقن بـ (١٣،٢) مليون شخص من بينهم (٨،٨) مليون شخص في أوروبا الشرقية ووسط وجنوب شرق أسيا، وترتفع معدلات الإصابة إلى (٧٧%) في ماليزيا و(٦٩%) في الصين،^(٥) وهي حالات ناجمة عن

(١) عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٤، لعام ٢٠٠٦، ص ٢١٧.

(٢) سمير فاروق حافظ، مشكلة الاتجار في المخدرات وتعرش الجهود الدولية للمكافحة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص ١، متاح على الموقع الإلكتروني www.gcass-eg.org.

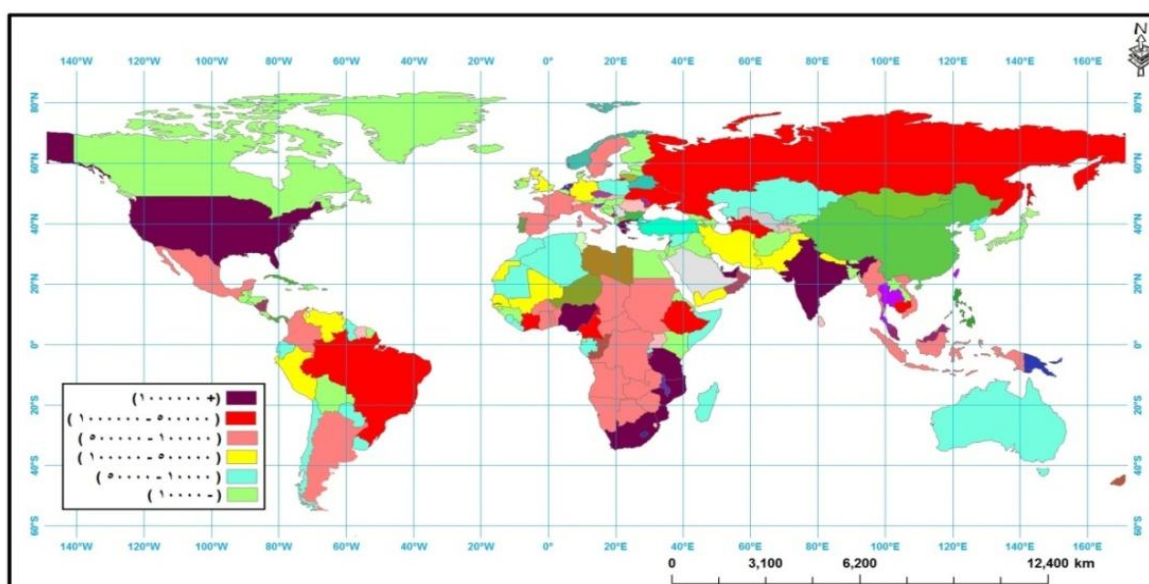
(٣) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري، تعاطي المخدرات لدى الأحداث، الأسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٧٢.

(٤) شبكة الإنباء الإنسانية أيرين، ص ١. arabic.irinnews.org/

(٥) نفس المصدر ص ٢.

التشارك بالإبر و المحاقن والأدوات الأخرى الخاصة بالمخدرات وهي وسيلة فعالة لتبادل الدم الذي يؤدي إلى انتقال الفيروس من المتعاطي المصاب إلى السليم. وإن أكثر القارات انتشارا لهذا المرض هي قارة أفريقيا، حيث وصلت نسبة الإصابة بهذا المرض إلى (٢%) من عدد السكان عام ٢٠١٠ والملاحظ في ذلك إن الإصابات تكثر بين النساء أكثر من الرجال وإن الفئة العمرية التي يستهدفها المرض هي الفئة النشطة المنتجة بين ١٥-٥٤ سنة وهؤلاء يضيع إسهامهم على مستوى أسرهم ومجتمعهم، وبحسب منظمة العمل الدولية فإن (٢٠ مليون) عامل مصابون بفيروس نقص المناعة حول العالم وإن (١٤) مليون طفل قد فقدوا أمهاتهم أو أبائهم أو كليهما بسبب المرض مما دفعهم لترك المدارس والتوجه للعمل، الأمر الذي ولد مشكلة أخرى وهي عمالة الأطفال^(١). فضلا عن ذلك فإن الكثير من حالات الإصابة بالمرض يتكتم عليها أصحابها مخافة النبذ الاجتماعي أو لحالات الخجل من الآخرين الأمر الذي يزيد من خطورة الحالة وعدم اتخاذ التدابير اللازمة للعلاج. كما سجلت في أمريكا الجنوبية في بورتوريكو عام ٢٠٠٩ نسبة (٤٠%) من حالات الإصابة الجديدة بالايذز بين الرجال ونسبة (٢٧%) بين النساء بسبب استخدام الحقن في التعاطي غير المشروع للمخدرات^(٢). الأمر الذي يتطلب وقفة إنسانية جادة لاحتواء هذا الخطر الكبير الذي يواجه الإنسانية، ينظر خريطة رقم (٣) حيث ينتشر في قارات ودول العالم.

خريطة رقم (٣) انتشار مرض نقص المناعة الايذز في العالم



(١) مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ، متلازمة نقص المناعة المكتسبة وعالم العمل (الايذز) مكتب العمل الدولي - جنيف . ٢٠٠٩ ، <http://www.ilo.org>

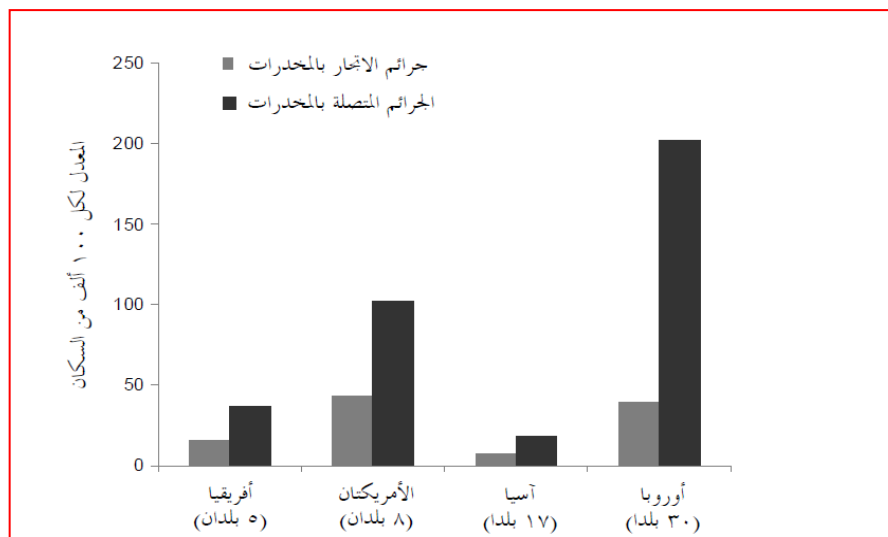
(٢) حميد قدسي، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، البيان الصحفي رقم ١ لعام ٢٠١١ ص، www.incb.org

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على : <http://upload.wikimedia.org>

٣- المخدرات والجريمة المتصلة:

ترتبط الجريمة بالمخدرات من خلال الاتجار بها أو حيازتها أو تعاطيها بطريقة غير مشروعة لذلك يحاول المتاجرون تجنب انتباه السلطات لهم، لكن المنافسة بينهم تؤدي إلى استخدام العنف الذي يشمل دائما القتل، شكل رقم (٢) وقد تكون تكاليف تلك الجرائم كبيرة وخاصة الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تناول المخدرات غير المشروعة مثل الاحتيال والسطو على المنازل والسلب والسرقة حيث بلغت كلفة تلك الجرائم في انكلترا و ويلز عام ٢٠٠٤ بحدود ١٣،٩ مليار جنيه إسترليني وفي النمسا بلغت كلفة الجرائم المتصلة بالمخدرات كالسلب والاحتيال والسطو على المنازل وسرقة السيارات والابتزاز مقدار (٢،٦) مليار يورو عام ٢٠٠٢^(١). إن تناول المخدرات غير المشروعة يرتبط بصورة مباشرة بالجريمة، فالكثير من المتعاطين يرتكبون جريمتهم تحت تأثير المخدرات لان المتعاطين للمخدرات غالبا ما يعانون من اضطرابات سلوكية وشخصية وعدوانية إزاء المجتمع ما يجعلهم عرضة للتورط في ارتكاب الجريمة وتناول المخدرات^(٢). وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إن الجريمة المتصلة بالمخدرات في حالة نزايذ بكل أنواعها. وهذه الظواهر تدلل على فقدان الدول التي تنتشر فيها تلك الظاهرة إلى غياب ركن أساسي من أركان الأمن الإنساني وانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة بل واقترانها بظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتجارة السلاح والأعضاء البشرية وغسيل الأموال.

شكل رقم (٢) الجرائم المتصلة بالمخدرات على مستوى العالم



(١) حميد قدسي، مصدر سابق ، ص ١٣١.

(٢) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير عام ٢٠١١، نيويورك، ص ١٢٣، متاح على الموقع: www.incb.org

المصدر: الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سلفادور، البرازيل، ١٢-١٩ نيسان ٢٠١٠، ص ١٩ <http://www.un.org>

لذلك يفترض بالدول النامية والدول الإسلامية أن تتخذ الكثير من الإجراءات والقوانين التي تحد من انتشار المخدرات ضمن محيط دولي يعاني من تزايد وانتشار مخاطر تلك الظاهرة الدخيلة .

رابعاً: المسارات الجغرافية للمخدرات وحركة تجارتها العالمية:

١- مواطن إنتاج المخدرات في قارة آسيا:

تنتشر زراعة نبات القنب غير المشروعة على نطاق واسع في مناطق متعددة من جنوب القارة وخاصة في الهند و سريلانكا والنيبال حيث يتم تصدير راتنج القنب النيبالي إلى الهند والصين ثم يهرب إلى بنكلادش ومنها يأخذ طريقة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ،وتشير المضبوطات إلى ارتفاع كميات الراتنج (الحشيش) المنتج في الهند والنيبال^(١).

كما يهرب الهيروين الأفغاني إلى الهند ويهرب قسماً من الإنتاج إلى شرق إفريقيا وأوروبا وشرق آسيا وجنوب شرقها وأمريكا الشمالية خريطة رقم (٤)، كما تجري زراعة خشخاش الأفيون بطريقة غير مشروعة في الهند، أما غرب آسيا وتحديداً في أفغانستان فهي بؤرة لزراعة خشخاش الأفيون وقد بلغت المساحة المزروعة فيه عام ٢٠١١ حوالي (١٣١٠٠٠) هكتار مما يشكل ثلثي المساحة المزروعة في العالم^(٢).

وفي نفس العام ازداد عدد الأسر التي تمارس زراعة القنب بحوالي الخمس وهو الذي يوجه لإنتاج الحشيش حيث يأتي غالبية الإنتاج العالمي من الحشيش من أفغانستان، كما أصبحت لبنان شريكا آخر في إنتاج راتنج القنب وتأتي بالمرتبة الثالثة بعد أفغانستان ولكن الأولوية تبقى لأفغانستان التي تنتج حوالي (٧٤%) من الانتهاج غي المشروع للأفيون في العالم^(٣). لذلك ممكن أن نستنتج إن بعض الدول المنتجة

(١) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب ، مصدر سابق ، ، ص ١٢٣.

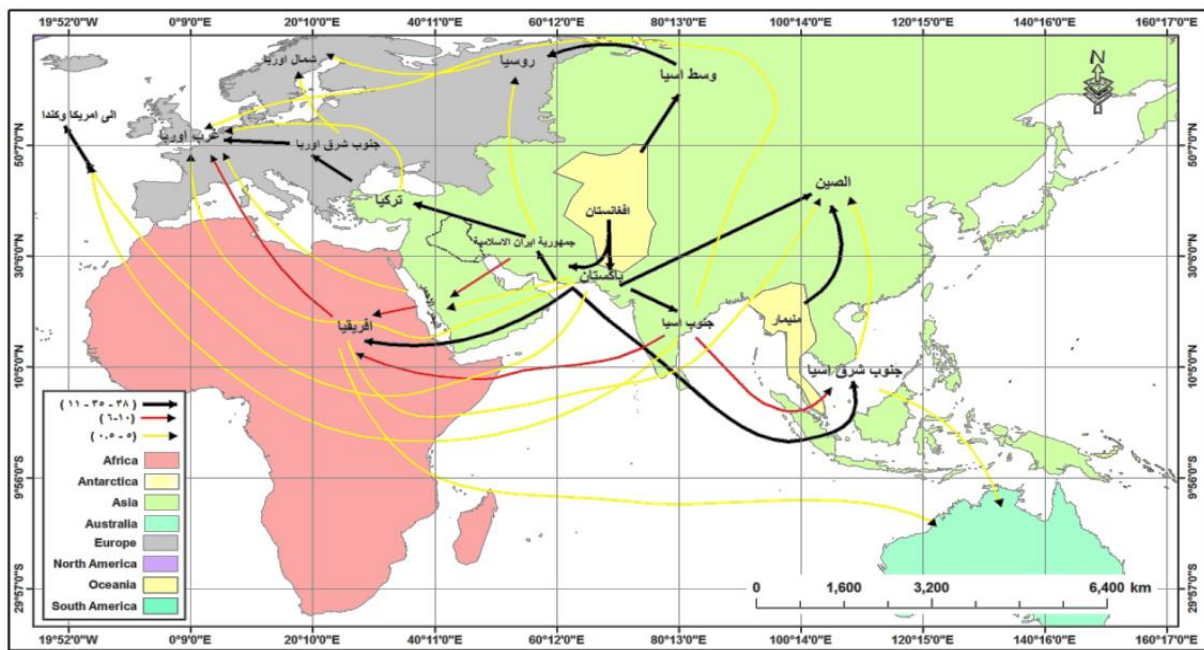
(٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، خلاصة وافية لتقرير المخدرات، ٢٠١٣، ص ٣ متاح على الرابط www.incb.org

(٣) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، أنسيب ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

للمخدرات هي الدول التي تعاني من الصراعات الداخلية أو التي تعاني من ويلات الحروب وما رافقها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية .

خريطة رقم (٤)

مسارات تجارة الهيروين المتجه من آسيا إلى أسواقه غير الشرعية في العالم



الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على :

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) p ,8, July 2011 , www.incb.org

٢- المخدرات والقارة السمراء:

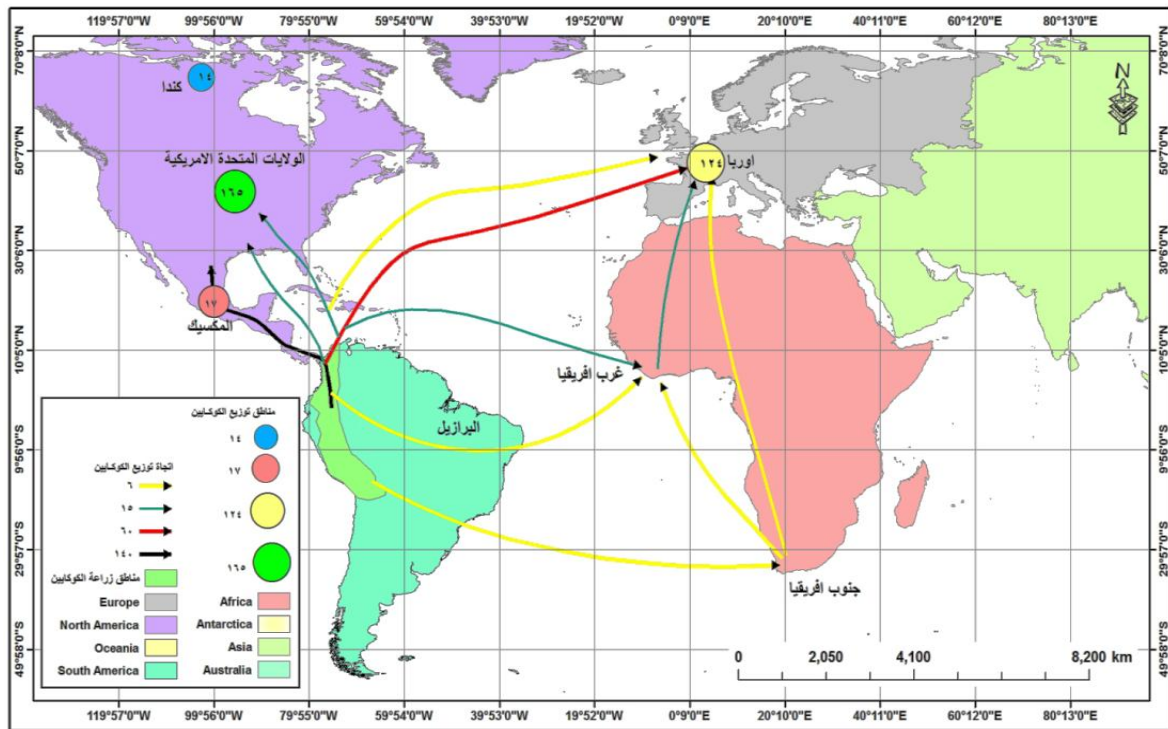
شهدت عدد من الدول العربية في الشمال الإفريقي تغيرات سياسية واجتماعية مثل تونس وليبيا ومصر من اجل إقامة نظم حكم ديمقراطية ، وقد يستغل تجار المخدرات ضعف الأجهزة الأمنية في هذه الدول لتفعيل أنشطتهم غير المشروعة.^(١) حيث تروج تجارة الكوكايين الواردة من أمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوروبا وهو من المخاطر الكبيرة التي تهدد امن الدول وان تراجعت كمياته إلا أن المهربين وتجار المخدرات

(١) الأمم المتحدة ، دائرة الإعلام ، البيان الصحفي رقم ١- حميد قدسي ، -9-p ، موقع الأمم المتحدة www.incb.org

وجدوا أساليب حديثة لتهرب الكوكايين من غرب أفريقيا عن طريق إخفائه في حاويات الشحن البحرية
ينظر خريطة رقم (٥).

خريطة رقم (٥)

مسارات تجارة الكوكايين المهرب من أمريكا الجنوبية نحو أسواقها العالمية



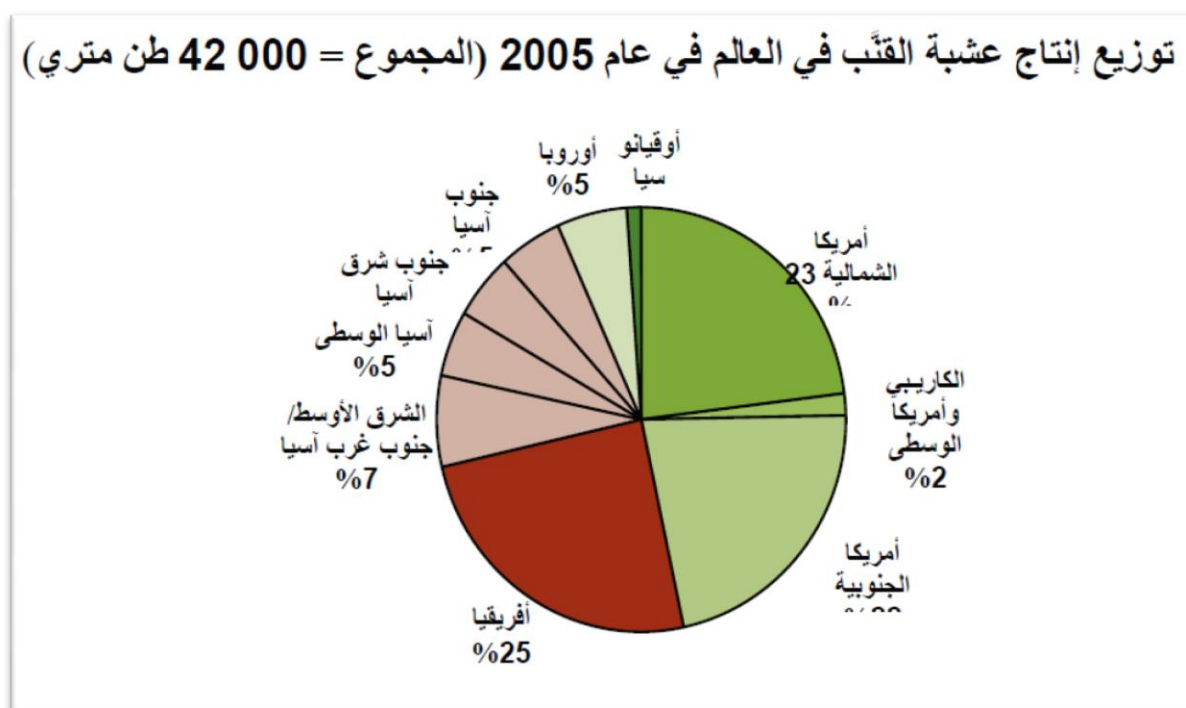
المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب
www.incb.org

وان تهريب الكوكايين عبر أفريقيا إلى أوروبا في تزايد ولازال القنب (الحشيش) على مقدمة قائمة المخدرات
من حيث الإنتاج والاتجار والتعاطي حيث تتراوح معدلات تعاطيه في أفريقيا لدى السكان في الفئة العمرية
(١٥-٦٤) من ٥-١٠% وهو ضعف المعدل العالمي^(١). وان عدد المتعاطين في أفريقيا بلغ

(١) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، ٢٠١١، مصدر سابق ص ٦٥-٦٦.

(٣٨٢٠٠٠٠٠) متعاط من الأشخاص البالغين وان المملكة المغربية هي من اكبر منتجي راتنج القنب الذي يصدر إلى السوق الأوروبية و شهد أنتاجه تراجعاً نسبياً بحسب الضبطيات والبيانات التي تصدرها الجهات الرسمية، حيث ينتج القنب في المملكة المغربية وفي جمهورية مصر في القسم الشمالي من سيناء كما يجري إنتاج عشبه القنب في غرب أفريقيا ووسطها خصوصا في توغو والسنغال وغانا ونيجيريا وفي شرق إثيوبيا و اوغندا وجمهورية تنزانيا وكينيا ومدغشقر، ينظر شكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) إنتاج القنب غير المشروع في العالم



المصدر: الأمم المتحدة، القنب في أفريقيا، رقم الوثيقة (V.07-86967(A)) لسنة ٢٠٠٧، ص ٦

ويزرع نبات القنب في كل مناطق الجنوب الأفريقي بصورة غير مشروعة، وهذا المنتج يتعاطاه السكان المحليون ويهرب إلى بلدان أخرى، وكذلك الحال نفسه في ليسوتو وملاي وسوازيلاند وبالرغم من عدم وجود أدلة على زراعة الكوكايين في أفريقيا إلا أنها تستخدم طريقا لتهرب الكوكايين من أمريكا الجنوبية

إلى دول أوروبا، وتهرب الكوكايين إلى أفريقيا عن طريق السفن أو الطائرات في بعض الأحيان^(١). ولا تزال شرق أفريقيا منطقة مستهدفة لتجارة هيروين غرب آسيا الموجه بصورة غير مشروعة إلى غرب أوروبا وقد أدت التجارة غير المشروعة إلى زيادة حالة التعاطي في جميع أنحاء المنطقة وخاصة شرق إفريقيا وجنوبها، وتشهد إفريقيا حالة تزايد مقلقة من تناول الهيروين ومخدرات الحقن وخاصة في جمهورية تنزانيا وسيشيل وكينيا وليبيا وموريشيوس ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وان بين (١،٧٨) مليون من متناولي المخدرات هناك (٥٣٤٥٠٠ إلى ٣٠٢٢٥٠٠) يتناولونها بالحقن من بينهم (٢٦٠٠٠ إلى ٥٧٢٠٠٠) مصابون بالإيدز.

٣- المخدرات في المشهد الأوربي:

إن المشهد الأوربي في ظاهرة تناول المخدرات في حالة تزايد في بعض دولها بالإضافة إلى ظاهرة تزايد إنتاج القنب في البيوت الصناعية غير المشروعة وخاصة في أوروبا الغربية والوسطى وبمشاركة جماعات إجرامية منظمة وتتسامح بعض الدول الأوروبية بخصوص ذلك باعتباره للأغراض الشخصية وهو مناف للنشريات الدولية^(٢). وتشهد القارة الأوروبية تعاطي مخدرات متنوعة غير مشروعة بالإضافة إلى الكحول وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة المقترن بتلك الحالة في كل من رومانيا وبلغاريا واليونان بسبب حالة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدية^(٣). ويشهد تعاطي الكوكايين استقراراً في معدلات التعاطي وإن كانت مرتفعة، البوسنة والهرسك هي محطات إقليمية مهمة لتهريب المخدرات عبر بلغاريا ومقدونيا ورومانيا إلى كوسوفو ثم عبر الجبل الأسود وصربيا إلى البوسنة والهرسك ومنها إلى كرواتيا وسلوفينيا وأوروبا الغربية، كما يزداد تهريب الكوكايين عبر موانئ كرواتيا واليونان إلى أوروبا الشرقية^(٤). ولا زالت أوروبا هي ثاني أكبر سوق للكوكايين في العالم^(٥). وتنتشر في بعض

(١) الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير الهيئة الدولية، ٢٠١٢ ص ٣١ متاح على الموقع:

www.incb.org

(٢) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (أنسيب) لعام ٢٠١١، مصدر سابق، ص ١٣٠.

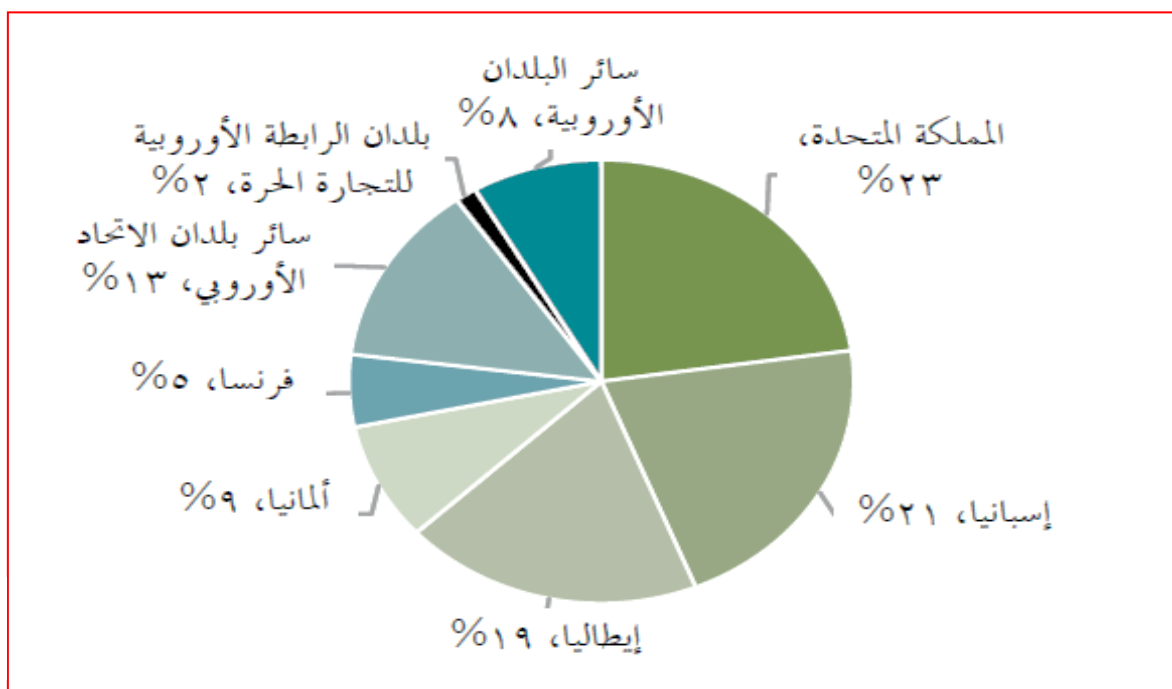
(٣) الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، رسالة رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠١٣ ص ٥.

(٤) نفس المصدر، ص ٥.

(٥) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (أنسيب) لعام ٢٠١١، مصدر سابق ص ١٣٠.

الدول الأوروبية كما في هولندا ظاهرة السياحة من أجل تعاطي المخدرات، حيث تم تحديد الحالة على المواطنين الهولنديين الذين يحملون بطاقات عضوية في المقاهي المخصصة للتعاطي فضلا عن اقتصرها على الهولنديين حصرا الذين تزيد أعمارهم عن ثمان عشر عاما^(١). حيث يبدو جليا أن ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات أصبحت مشروعة بحكم القانون نتيجة انتشار الظاهرة وعدم قدرة السلطات الحكومية من مواجهتها تجارة وحيازة وتعاطي مما ينذر بالمزيد من المشاكل التي تترتب عليها، حيث يتجه ثاني أكبر تدفق للكوكايين نحو أوروبا وهو بحالة تزايد، وإن أكبر سوقا أوروبية للمخدرات هي المملكة المتحدة تليها إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وإن مستوى تعاطي الكوكايين في المملكة المتحدة وإسبانيا على من مستوياته في الولايات المتحدة الأمريكية^(٢). ينظر شكل رقم (٤) الذي يبدو فيه أن بريطانيا، وبحسب التقديرات فإن (١٢٤) طن متري من الكوكايين استهلكت في أوروبا وتكاد قيمة الكوكايين المستهلك في أوروبا يقدر بحوالي (٣٤ بليون دولار أمريكي) وهي تقارب قيمة سوق أمريكا الشمالية (٣٧) بليون دولار أمريكي) ويأتي تدفق المخدرات عبر دروب من المستعمرات القديمة للبلدان الأوروبية أو الأراضي التابعة لها وراء البحار^(٣).

شكل رقم (٤) إجمالي تعاطي الكوكايين في أوروبا (٢٠٠٧-٢٠٠٨)



(٢) خلاصة وافية، الأمم المتحدة، رقم المنشور (A) 54018-10 (٧) متاح على الرابط: www.unodc.org

(٣) نفس المصدر، ص ١٤.

المصدر: www.unodc.org

إن معظم الشحنات التي تلبى حجم الطلب تأتي من أمريكا اللاتينية وخاصة من بوليفيا وبيرو.

٤- أمريكا الجنوبية:

أن الخصوصية المكانية والمناخية والسكانية في أمريكا اللاتينية ملائمة لزراعة شجرة الكوكا، حيث تتركز زراعتها في دولة بوليفيا وبمساحة تصل إلى (٣١٠٠٠) هكتار بحسب عام ٢٠١٠ ونسبة تصل إلى ٢٠% من المساحة المزروعة بصورة غير مشروعة في عموم القارة^(١)، هذا بالإضافة إلى دولة بيرو التي تصل فيها مساحة الأرض المزروعة بشجرة الكوكا إلى حوالي (٦٢٥٠٠) هكتار، وقد واصلت منظمات الاتجار بالمخدرات في أمريكا الجنوبية باستخدام سفن غواصة وشبه غواصة ذاتية الدفع لغرض تقاضي حالات اكتشاف شحنات المخدرات المهربة بطرق غير مشروعة^(٢). التي تتجه نحو أسواقها أو محطات انتقالها في أمريكا الوسطى التي يؤهلها موقعها الجغرافي هي ومنطقة البحر الكاريبي كونها تقع على مفترق الطرق بين دول الإنتاج الرئيسية في أمريكا الجنوبية والأسواق الاستهلاكية في أمريكا الشمالية وأوروبا الأمر الذي جعل منها منطقة عبور لعمليات الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وقد تلازمت ظاهرة الفقر والبطالة ونقشي الفساد إلى ارتفاع ظاهرة العنف المرتبط بالمخدرات حيث تشير التقديرات إلى القيمة السوقية لجميع المخدرات التي تمر عبر منطقة الكاريبي تتوف قيمة الأنشطة الاقتصادية المشروعة وتعتبر منطقة أمريكا الوسطى وخاصة السلفادور وغواتي مالا وهندوراس هي الأعلى في معدلات جرائم القتل في العالم وتعد جامايكا هي أكبر منتج ومصدر للقنب في أمريكا الوسطى والعالم حيث تبلغ حصتها (٣٠%) من إجمالي الكميات المنتجة في المنطقة^(٣).

هذا فضلا عن كون الاوروغواي هي الدولة التي تجيز تعاطي الحشيش لمواطنيها حيث يمكن للمواطن البالغ العمر إن يحصل على المخدرات من الصيدليات في سابقة تشير إلى خضوع السلطة لواقع الحال المتردي لظاهرة تعاطي المخدرات.

٥- أمريكا الشمالية:

(١) منشورات الأمم المتحدة ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ٢٠١١ ، أنسيب، نيويورك ، ٢٠١٢ ، ص ٨٠-٨١.

(٢) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، أنسيب ، ٢٠١١ ، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٣) نفس المصدر ص ٩٢.

ظلت دول أمريكا الشمالية الثلاث تحتل مركز الصدارة في العالم بإنتاج واستهلاك وتجارة المخدرات غير المشروعة بحسب إحصائيات عام ٢٠١٠ الأمر الذي جعل خسائرها البشرية والاقتصادية عالية جدا حيث يموت سنويا بحدود ٤٥٠٠٠ نسمة بسبب المخدرات وهو أعلى رقم ذو علاقة بالظاهرة على مستوى العالم^(١). وبلغت تقديرات كلف المخدرات على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٧ أكثر من (١٩٣) مليار دولار لتشمل كل النفقات ذات الصلة بالظاهرة، وقد كلف تعاطي المخدرات الاقتصاد الكندي بحوالي (٨) مليار دولار سنويا بحسب المركز الكندي المعني بشؤون المخدرات وقد رصدت دولة المكسيك أكثر من (١٠) مليار دولار لتغطية نفقات الأمن^(٢).

وقد بلغ عدد الذين تعاطوا المخدرات بطرق غير مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو (٣٨) مليون شخص عام ٢٠٠٩ وبلغ عدد الوفيات الناجمة عن المخدرات (٣٨٣٧١) شخص عام ٢٠٠٧.

كما تنتشر في نفس الوقت أكثر من (٢٠٠٠٠) عصابة من عصابات الشوارع تقوم بالمناجزة وتوزيع المخدرات بصورة غير مشروعة^(٣). وتشير الدراسات أن واحدا من بين كل عشرين شخصا الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) في الدول ذات الدخل المرتفع يتعاطون الكوكا والقنب (الحشيش) والمواد المحظورة الأخرى.

هذا فضلا عن الولايات المتحدة قد أجازت بعض ولاياتها الفدرالية تعاطي بعض أنواع المخدرات وهذا يدل على خطورة حجم الظاهرة التي أصبحت تهدد امن المواطن، ففي المكسيك ظلت أعمال العنف المرتبطة بالمخدرات تشكل خطرا كبيرا على الأمن العام في شتى أرجاء البلد فقد قتل أكثر من (٦٠٠٠٠) شخص منذ عام ٢٠٠٦ نتيجة تعرضهم لإعمال مرتبطة بالمخدرات طبقا للإحصائيات التي أصدرتها الحكومة المكسيكية. فضلا عن إن السكان الأصليين في الولايات المتحدة يتعاطون المخدرات بما يؤثر على امن المجتمع وصحتهم العامة^(٣).

التوصيات والحلول:

من خلال دراستنا لتبيان الأسباب الحقيقية لبروز وانتشار ظاهرة المخدرات فإن الحلول الرسمية التي ترى في هذه الظاهرة بأنها مشكلة قانونية على اعتبار العقوبة أساس الردع للظاهرة فاني أرى أن هذه الظاهرة

(١) الأمم المتحدة ، دائرة الإعلام ، البيان الصحفي رقم ١- حميد قدسي ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٢) الأمم المتحدة ، دائرة الإعلام ، البيان الصحفي رقم ٣- ٢٠١١ ص ٣ : متاح على الرابط ، www.incb.org

(٣) نفس المصدر ، ص ٣.

أصبحت حالة قائمة في البلاد وخطورتها تنتشر في أوساط الشباب دون أن تثبت الجهات الرسمية لوحدها القدرة على مواجهتها من خلال قوانينها وإجراءاتها التي نعتقد بأنها غير كافية وغير جادة في إيجاد الحل لذا نرى بأن الحل يتمثل في التالي:

- ١- إن تعاطي المخدرات وحيازتها والمتاجرة بها هي مشكلة سياسية وقانونية جنائية واجتماعية، تحدد بين السلطة القضائية ودوائر السلطة ذات العلاقة وبين الجانحين عن القانون وعن العرف الاجتماعي لذلك فهي ليست مشكلة السلطة وحدها بل هي مشكلة المجتمع ككل، وبالتالي يجب مشاركة جميع الجهات الرسمية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الإصلاح الاجتماعي والدوائر الصحية لمحاربة الظاهرة وإتاحة المجال أمام البحث العلمي الأكاديمي المتخصص لدراسة الظاهرة بكل أبعادها للوصول إلى إمكانيات احتوائها كونها لا زالت وليدة وفي أطوارها الأولى.
- ٢- إنما سبب تلك الظاهرة متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية وخارجية قد أدت إلى رواجها في المجتمع العراقي لذا لا بد من العمل بشكل جاد على حل هذه المشاكل المتعددة الجوانب التي يعاني منها المواطن مثل الأمن والبطالة ومشاكل السكن والفقر والتشرد وغيرها من الظواهر الأخلاقية والسلوكية ومن ضمنها ظاهرة تعاطي المخدرات أو زراعتها والمتاجرة بها .
- ٣- توعية المجتمع وخاصة النشئ الجديد بواسطة المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام المختلفة للدولة والمؤسسات الدينية بالإضرار التي تخلفها المخدرات وحتى المواد المسكرة التي تتعارض مع أحكام الدين الإسلامي.
- ٤- بناء الأسرة العراقية بشكل عصري وتفعيل دورها الأساسي في البناء الاجتماعي لتشكيل القاعدة السليمة في الهرم الاجتماعي بشكل واقعي بحيث يشعر الفرد بانتمائه الأسري السليم عندما تحصل الأسرة على مستحقاتها الحياتية فهي الملاذ والمدرسة والمؤسسة التي لها الريادة في تحصين أبنائها وتربيتهم بصورة قوية.
- ٥- إن الظاهرة كما اشرنا إلى كونها حالة معولمة لذا يتوجب التعاون مع دول الجوار وعقد الاتفاقيات التي تنظم العمل الدولي في محاربة الظاهرة والحد من انتشارها.
- ٦- ضبط المنافذ الحدودية الرخوة التي ترد من خلالها المواد المخدرة وإتلاف المزروع منها وحرق المواد التي تصادرها السلطات ومعاينة المروجين لها والمتاجرين بها ومعالجة المدمنين.

المصادر

1. George Rengert & others .A geographic Analysis of Illegal Drug Markets.University,Philadelphia,USA. ,
www.popcenter.org/library/.../volume.../10-Rengert.pdf
2. <https://www.dubaipolice.gov.ae/dp/porta>.
3. Sabrina Adamoli And Others ,Organized Crime Around The World, Helsinki 31998 .
4. www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/.../2001/Articles_2001_271_5.d.f
5. www.unodc.org .

٦- احمد حويطي، الأسباب والآثار الاجتماعية للمخدرات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة سعد دحلب البلدية، دار التل للطباعة، البلدية (الجزائر) العدد السابع، ٢٠١٢.

٧- احمد فتحي بهنسي، الخمر والمخدرات في الإسلام، مؤسسة الخليج العربي، ط ١، ١٩٨٩، القاهرة .

٨- الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير عام ٢٠١١، نيويورك، متاح على

الموقع www.incb.org

- ٩- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، البيان الصحفي رقم ١-١- حميد قدسي، موقع الأمم المتحدة United Nations Information service www.incb.org (Nation Unies ,Information service)
- ١٠- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، رسالة رئيس الهيئة الولية لمراقبة المخدرات، ٢٠١٣.
- ١١- الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، البيان الصحفي رقم ٣-٢٠١١: متاح على الرابط، www.incb.org
- ١٢- الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، عن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، أنسيب، ٢٠٠٨. متاح على الرابط www.incb.org
- ١٣- الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أنسيب، تقرير الهيئة الدولية، ٢٠١٢ متاح على الموقع: www.incb.org
- ١٤- باسمه كزار حسن، اثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع والعشرون، متاح على الرابط: <http://www.docudesk.com>.
- ١٥- جرائم حيازة أو إحراز المخدرات وفق أحكام القانون العراقي. شبكة الانترنت.
- ١٦- حميد قدسي، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، دائرة الإعلام، البيان الصحفي رقم ١ لعام ٢٠١١.
- ١٧- خالد العبيدي، الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق، مؤتمر وطني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP.
- ١٨- الأمم المتحدة ، خلاصة وافية ، رقم المنشور (V.10-54018 (A)) متاح على الرابط: www.unodc.org
- ١٩- نباب البداينه، مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من الوطنية إلى الكونية، متاح على الرابط: www.muthah.edu.jo.
- ٢٠- زغدار عبد الحق، واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر - جامعة الحاج لخضر - باتنة ، الجزائر، العدد الثامن، ٢٠١٢.
- ٢١- زيد بن محمد الرماني، مشكلات العصر والإعاقة، المخدرات بالأرقام والإحصاءات، الشارقة، المنال، ٢٠٠٤.

- ٢٢- سمير فاروق حافظ، مشكلة الاتجار في المخدرات وتعثُر الجهود الدولية للمكافحة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، متاح على الموقع الإلكتروني www.gcass-eg.org.
- ٢٣- سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، ٢٠٠٧.
- ٢٤- شبكة الأنباء الإنسانية أيرين. arabic.irinnews.org.
- ٢٥- صالح بن رميح الرميح، الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات، ندوة علمية، تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، ٢٤/٥/٢٠٠٤ شبكة الانترنت.
- ٢٦- صالحي نجا، الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ٢٠١١.
- ٢٧- طارق الحباشنة، أثر تعاطي المخدرات على امن الأسرة، المملكة الأردنية الهاشمية، أكاديمية الشرطة الملكية، ٢٠٠٢.
- ٢٨- عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري، تعاطي المخدرات لدى الإحداث، الأسباب والمعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- ٢٩- عبد الستار سالم الكبيسي، المخدرات بوابة الجرائم ما السبيل لرصدها، مجلة المنصور، العدد ٢٠، ٢٠١٣.
- ٣٠- عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٤، لعام ٢٠٠٦.
- ٣١- عدنان حسين عوني، سلبيات المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١، متاح على الرابط:
<http://www.heuni.fi/uploads/mmadzpnix.pdf>
- ٣٢- قاسم الدويكات وخالد بن حمد الفيصل ، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٠.
- ٣٣- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، المنامة، البحرين، ٢٠١١.

٣٤- مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، متلازمة نقص المناعة المكتسبة وعالم العمل (الايذز) مكتب العمل الدولي - جنيف . ٢٠٠٩ ، <http://www.ilo.org>

٣٥- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، خلاصة وافية لتقرير المخدرات، ٢٠١٣، متاح على الرابط www.incb.org

٣٦- ممدوح الدبس، تقييم منظومة العوامل البشرية المؤثرة في التباين المكاني في حاجات السكان إلى الخدمات واستهلاكها وتنظيمه المكاني في المراكز العمرانية والأقاليم (دراسة في الأساس النظري والمنهجي) مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨-العدد ٣-٤/٢٠١٢.

٣٧- منشورات الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ٢٠١١، أنسيب، نيويورك، www.incb.org

٣٨- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية العراقية، تموز / ٢٠١٢.

٣٩- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية الكويتية، ضبط كمية من المخدرات والحبوب المخدرة - تموز / ٢٠١٢.

٤٠- ناسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من آفة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون، متاح على الرابط <http://www.hk.dnovapdf.com>

٤١- نبيلة شماس، تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية في سلوك الحدث، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة الحاج لخضر- باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٤.

٤٢- يوسف صالح بريك، التغيير الاجتماعي الدولي والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، دمشق، ٢٠٠٦. repository.nauss.edu.sa/

